

المبحث الرابع: السياسة العامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة

من دون أدنى شك ولا ريبه فالعلاقة جد وطيدة بين مصطلحي السياسة العامة وعملية التنمية المستدامة وذلك من منطلق أنّ التنمية المستدامة لا تجد لها طريقا للتطبيق دون عملية رسم السياسة العامة وبالطريقة الصحيحة والعقلانية التي تؤدي إليها، لأنّ أي رسم للسياسة العامة يكون مخالفا للتشريعات والنظم والاطر المعمول بها علميا فإنّ معناه عدم تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك لا يمكن بأي حال من الاحوال التحدث عن التنمية المستدامة دون الأخذ بعين الاعتبار عامل المستقبل وحق الاجيال القادمة في التنمية والتقدم.

إنّ كل هذا يقودنا الى التأكيد على حق المجتمعات في التنمية اولا ثم التنمية المستدامة ثانيا، ومن دون أي إهدار أو تبذير للثروة الوطنية ولا الحقوق المستقبلية للأجيال القادمة.

المطلب الأول: تعريف عملية التنمية المستدامة

أولا وقبل كل شيء لابد من الانطلاق في تحديد المفاهيم من الأصل ثم إلى الاشتقاق، وكما هو معلوم فإنّ مصطلح التنمية المستدامة او المستديمة، لم يكن ليعرف طريقه إلى الوجود لولا وجود مصطلح التنمية بصفته البدائية البسيطة والمطلقة، والتي لولاها

لما تعرفنا على مصطلح التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس فإنّ هناك تلازم وعلاقة سببية بين المصطلحين لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بينهما.

الفرع الاول: تعريف التنمية

يتفق الكثير من علماء الاقتصاد والسياسة والإدارة على أنّ مصطلح التنمية يرجع إلى النصف الثاني من القرن العشرين، وقد استعمل في بداية الأمر تحديدا في المجال الاقتصادي، ولذلك فقد كان مرادفا في بداياته لمصطلح النمو الاقتصادي Growth وكل ما يتبع هذه العملية من زيادة في الإنتاج والأجور، والاستثمار وزيادة في الدخل القومي...الخ، ولكن ما كان يحدث ويمارس على أرض الواقع هو عبارة عن مفارقة تناقضية عجيبة، إذ بالرغم من تسجيل نسب جد عالية من النمو والتراكم المالي في مداخل وميزانيات الدول، إلا أنّ نصيب الفرد بقي في تناقص، إلى حد انتشار الفقر والتهميش وتفشي الأمراض والأوبئة وتدهور البيئة والمناخ...الخ، ومنه بدأ التفكير العالمي يستفيق متجها نحو تبني حلول جديدة، وقد تجسد ذلك في ظهور فرضية مغايرة تماما للأطروحات السابقة التي زادت الأغنياء غنا، و الفقراء فقرا وتهميشا، إنّ الفرضية الجديدة قامت على أساس أن تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، لا يعني بالضرورة زيادة دخل الفرد، بحكم أنّ الواقع يبين أنّ زيادة المداخل في بعض الدول لم تزد إلا في تخلف الدولة، مثال ذلك حالة الكونغو التي كانت تسمى زائر سابقا، فهي غنية جدا من حيث الموارد إلا أنّ غياب الحكم الراشد والتنمية العادلة ذات التوزيع العادل للثروات والمداخل والاستثمار الحقيقي في الموارد البشرية أدت جميعها إلى انهيارها في رمشة عين.¹

ولهذا فلا معنى لتكديس الثروة إذا كانت الأوضاع الداخلية ملغمة، وعلى هذا الأساس تقوم الدول جميعا بالاهتمام ببعض المتطلبات والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الصحية للمجتمعات، ومؤخرا الاهتمام بالمتطلبات والاحتياجات البيئية، خاصة وأنّ جميع

¹ . راوية توفيق، الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ، (. القاهرة :معهد البحوث و

الدول قد كلفت قوانينها عالميا واعتمدت وزارات كاملة للبيئة وحماية صحة الإنسان من آثار التغيرات المناخية والانبعاثات الغازية والكيمائية، وقد يخطأ من يعتقد أنّ الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا... الخ، لا تهتمان بمثل تلك الاحتياجات والمتطلبات لأنّ الواقع هو الذي يفرض عليها أن تقوم جميعا بهذا الدور الذي يعتبر وقائيا أكثر منه تدعيما أو إنسانيا .

الفرع الثاني : تعريف التنمية المستدامة

بما أنّ التنمية كمصطلح كلاسيكي يركز أساسا على المتغير الاقتصادي، فإنه بالضرورة قد أهمل أي قيمة للعنصر البشري، باستثناء أنه يعتبره وسيلة من وسائل الإنتاج او عنصرا ثانويا من عناصر الإنتاج الأخرى، فهو مثل المواد الأولية والعقارات والمنشآت والموارد المالية، لكن التنمية المستدامة جاءت في الأساس لترد للإنسان إنسانيته، ولذلك هناك من يطلق عليها تسمية التنمية البشرية أو الإنسانية، ومن ثم اعتبارها كعماد للنقدم الدولي و الآلية الحصرية والوحيدة لخلق الثروة، هذه الثروة التي لا يمكن خلقها أو استثمارها دون وجود تلك الموارد البشرية (الصالحة)، ثم في نهاية المطاف هذه الثروة التي ستعود عليهم بالنفع أو كما سماها أرسطو العدالة التوزيعية، بمعنى أن تجرد النصوص والأحكام عن كل ما يجعل بعض الناس فوق بعض، تنزه عن كل ما يفتح باب النجاح لبعضهم دون الآخرين .²

وقد عرّفت - لجنة بروتلاند - التنمية المستدامة بأنها: " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة."³ من هذا التعريف واضح جدا أنّ دول العالم بدأت تفكر في حق الأجيال القادمة في الثروات.

² . عزت قرني، العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 1980، ص و 73 و 164..

³ . علي حميدوش ومحمد براج، الحكم الراشد والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، المنعقد يومي 02، 03 ديسمبر 2007 بجامعة سكيكدة. / نقلا عن: إسماعيل سراج

بينما عرفها الدكتور علي خليفة الكواري بأنها: " عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافئة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرا الأمن الفردي والاجتماعي والقومي".⁴

الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ديسمبر 1993 - المجلد 30 العدد 4 ، ص:7

⁴ . محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1: بيروت، 2009، ص ص17، 18.